النهار

الأربعاء 27 -10- 2021 العدد 27562

النظام التربوي على المحك والجهات المانحة ضمانته
التضخم ينذر بإقفال أكثر من 40% من المدارس مستقبلاً

روزيت فاضل

كشفت أمس وقائع "الطاولة المستديرة" المطبات الخطيرة التي تعوق مستقبل النظام التربوي في لبنان وتهدد استمراره، على غرار كل مرافق لبنان الحيوية الرسمية منها والخاصة، ولاسيما في هذه الأزمة المالية والإقتصادية غير المسبوقة والمهددة للكيان والوجود.

الجديد في الطاولة المستديرة، التي تفرعت منها ثلاث طاولات نقاش في قاعة محاضرات المعهد العالي للأعمال، كليمنصو، تناولت في كل منها واقع توفير الدعم الاقتصادي للنهوض بهذا النظام مروراً بتناول إشكالية جودة التعليم وصولاً الى القلق والخشية على مسألة تعدد اللغات في لبنان، أنها جمعت مكونات العملية التربوية في الرسمي والخاص مع الجهات المانحة تحت سقف واحد في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا القطاع المأزوم.

وبرز في الجلسة حرص السفيرة الفرنسية آن غريّو على إنقاذ التربية في لبنان، والتي تحظى، بمفهوم العقلية الفرنسية، بأولوية قصوى كما يعرف الجميع. غريو كانت متأهبة للسماع والتحرك مع فارق بسيط أنها تحدثت بلغة العمل الجماعي الذي اعتاده الأوروبيون عموماً، فيما نحن نعي تماماً أن احدى مصائبنا الحقيقية في تراجع أدائنا في لبنان تتمثل في أننا نميل بشراسة الى العمل الفردي، إن في المبادرة أو القرار أو حتى التنفيذ، وهي من الموروثات التي عممتها العقلية الميليشيوية الطاغية على كل شيء.

غريو، التي ترأست هذا اللقاء التشاوري مع وزير التربية عباس الحلبي، وضعت ورقة عمل طرحت فيها ضرورة تحديد الوجهة الإنقاذية للبنان والتوجهات لإنقاذ نظامه التربوي، ولاسيما في ظل العولمة، متمنية أن يتمسك الجميع بضرورة التحلي بروح التحدي والإرادة لتقديم تربية ذات نوعية جيدة للجميع، مع وضع رؤية حقيقية لهذا النظام بعد الأزمة وضرورة التركيز على نوعية التعليم والخوف من انعدام المسارالثقافي المؤثر على النظام التربوي وميزة لبنان في تعدد لغاته...

وزير التربية اعتبر أن السفيرة غريّو مخوّلة تسلم حقيبة التربية في لبنان وهي على دراية تامة بما يحصل، شارحاً واقع التربية ومرتجاها...

تحتاج هذه الطاولة المستديرة، التي أدارها المدير التنفيذي لجريدة "الأوريان لوجور" ميشال الحلو بتمايز لافت، الى لجنة متابعة لطرح الرؤى الممكنة لكل المشاكل الطارئة وغير المسبوقة على قطاع التربية بمكوناته التعليمية والطالبية والتشريعية، وبقسميه الخاص والعام، مع استثناء القطاع المهني والتقني المنسي عموماً، والذي من حقه تخصيصه بجلسة في الأيام المقبلة.

من النقاط الأساسية لوقائع الطاولة خلاصة دراسة عن الواقع الاقتصادي للمدارس الخاصة أعدها المدير التنفيذي لشركة "يوروميـنا" للإستشارات فيصل درويش بناء على طلب من السفارة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية.

مصير المدارس مهدد

من أبرزالنتائج، وفقاً لدرويش، أنه في ظل التضخم والأزمة ورفع الدعم، تواجه 40 في المئة من المدارس الخاصة، أي القسم الأكبر منها، أزمة وجودية، إذا لم تحظَ بدعم خارجي من جهات مانحة، ما يهدد استمراريتها...

ورداً على سؤال لـ"النهار" عن خوفه على مصير 40 في المئة من هذه المدارس، قال: "قد تقفل أبوابها في السنتين المقبلتين إذا لم تحظ بأي دعم خارجي".

ولفت الى أنه "بحكم الوضع الراهن، فقد ازدادت تكاليف الأعباء التشغيلية ربطاً بسعر دولار السوق السوداء، بعدما كانت تعتبر أعباء هامشية، لا تشكل أكثر من 15 في المئة من الموازنة المدرسية في العام 2018"، مشيراً الى أن تكاليف التشغيل اليوم "أضحت تغطي تقريباً 200 في المئة من موازنة المدرسية، دون أن نلحظ من خلالها أي تكاليف أخرى تتعلق برواتب الأساتذة والإداريين"... وأضاف أن "هذه الدراسة كشفت فعلياً أن الأفكار المسبقة، التي يتمسك بها البعض عن الغنى الفاحش لإدارات المدارس الخاصة، لا تمت الى الحقيقة بأي صلة إذ اننا أجرينا تدقيقاً لـ 20 مدرسة خاصة من مستويات مختلفة ومنضوية تحت لواء شبكات تعليمية أجنبية، ليتبين لنا أن الخسارة كل سنة على تغطية نفقات لكل تلميذ تراوح ما بين 170 و 230 دولارا أميركيا، إضافة الى أن غالبية هذه المدارس بدأت تتكبد خسائر كبيرة وصلت في العام الدراسي 2019-2020 بداية الأزمة الى 80 في المئة حيث سجل عجز كبير لكل منها وصل في سنة دراسية واحدة الى 100 مليون دولار، مع ملاحظة أن التدقيق كشف أيضاً أن 50 في المئة من المدارس الخاضعة للتدقيق ترزح تحت ديون كبيرة".

وقارب المشكلة القائمة في لبنان اليوم مع اليونان التي أجبرها واقع التضخم على إقفال 11 في المئة من القطاع التربوي خلال أزمتها، "في حين نخاف أن نصل بسبب التضخم الى إقفال أكثر من 40 في المئة خلال السنوات المقبلة". وأكد أن من الضروري "دراسة كيفية إدارة انكماش هذا القطاع وحسن إدارة تقلصه، من ناحية مواكبة عمليات دمج المدارس، والدعوة الى تعاون حقيقي بين المدارس يترجم فعلياً من خلال تحسين إنتاجية المعلمين لأننا لمسنا في الدراسة أن بعض مؤشرات الإنتاجية للمعلمين في لبنان بدت ضعيفة، ولاسيما في ظل كشف معدل ساعات التعليم أسبوعياً للمعلم والتي لا تتعدى 13،5 ساعة اسبوعيا في الرسمي، و17،5 في الخاص، فيما ترتفع لتسجل 21,5 ساعة في البلدان الأوروبية، ما يفرض فعلياً زيادة الإنتاجية عند الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية والخاصة"...

وبدا أيضاً أن النهوض بالتربية يحتاج الى قرار سياسي، كما قال المدير العام للتربية فادي يرق عند حديثه عن الجودة في التربية التي تحتاج الى "أرضية مختلفة للتطرق إليها ومعالجة واقعها ومرتجاها، لأن الواقع الصعب والأزمة الخانقة الاقتصادية والمالية وتداعيات إنفجار 4 آب وجائحة كورونا تخطت أي فرصة لعرض واقع جودة التعليم". وفي ما خص الدول المانحة في هذا اللقاء، برزت بوضوح، كما ذكر الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر، حاجة المدارس الى دعم هذه الجهات للإستمرار، مع تسجيل ملاحظة لمديرة القطب الإقليمي للتربية في البنك الدولي ناتالي لاهير، التي أبدت أسفها لأن الدعم المتوافر من البنك الدولي يخصص اليوم لتغطية رواتب المعلمين من دون أن يغطي قسم منه مسألة الجودة في التعليم، آملة في أن يتغير هذا الوضع في المستقبل ليوفر إمكانية تخصيص موازنة للجودة وسواها من المناهج.

الحرص على الدعم كان واضحاً على لسان كل من المسؤولة عن المشاريع التربوية في اليونيسكو ميسون شهاب، ومدير برامج الإتحاد الأوروبي ماكساس دوبلان والمسؤول عن التعليم في اليونيسيف عاطف رفيق، والمدير الإقليمي للوكالة الفرنسية الجامعية جان نويل باليو، ولاسيما في التدريب المستمر للمعلمين في الرسمي والخاص. وقد أجمع المحاضرون على ضرورة تغيير المناهج، وهذا ما تناوله رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء بالوكالة جورج نهرا مع تسجيل تجارب عدة جامعية لكل من عميدة كلية العلوم التربوية في جامعة القديس يوسف الدكتورة باتريسيا راشد ومدير معهد البحوث في المعهد العالي للأعمال عبد المولى الشعار، مع الإشارة الى أن القطاع الجامعي يحتاج الى حلقة خاصة بكل ما للكلمة من معنى.

rosette.fadel @annahar.com.lb
Twitter:@rosettefadel